الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٦ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ١٥ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٠٦)
Tue ,. 15 Feb 2005 .. 6/1/ 1426 - No (14706)

اليمن ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. المكاسب والخسائر المحتملة

بدأت اليمن مع ١٦ دولة عربية التطبيق الفعلي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداءً من أول يناير ٢٠٠٥م وذلك من خلال تخفيض وإلغاء التعريفة الجمركية، والضرائب والأثر المماثل للسلع ذات المنشأ العربي.

ويأتي التزام اليمن بالسياسات والإجراءات التنفيذية لـ«الفافتا» إدراكاً منها لأهمية التكامل الاقتصادي العربي وذلك عبر تنمية التجارة البينية والاستثمار المشترك.

تحقيق/علي البشيري- منصور شايع

٣٤٩,٦ مليار ريال حجم تجارة بلادنا مع المنطقة منها ٢٦٨,١ مليار واردات و٨١,٥ مليار ريال صادرات

د. فيصل المخلافي

د.عبدالواحد العفوري

جازم النجار

يبلغ حجم التجارة الخارجية لليمن مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نحو ٣٤٩,٦ مليار ريال تشكل نحو ٢٦٪ من حجم التجارة الخارجية لليمن ويبلغ حجم الواردات ٢٦٨,١ مليار ريال تمثل نحو ٤٢,٤٪ من حجم الواردات اليمنية في عام ٢٠٠٣م..مقابل ٨١,١مليار ريال للصادرات تمثل نحو ١١,٨٪ من الصادرات اليمنية في نفس العام.

غير أن الملاحظ أن التجارة اليمنية يتركز معظمها في الدول الخليجية وبنسبة تصل الى ٩١٪ من اجمالي تجارتها مع منطقة التجارة العربية الحرة حيث يبلغ حجم الصادرات اليمنية الى دول الخليج نحو ٧٥,٥ مليار ريال تشكل ٩٢,٢٪ من اجمالي تجارتها مع «الفافتا» بينما يصل حجم الواردات مع دول الخليج ٢٤٣,٨مليار ريال تشكل ٩١٪ من اجمالي الواردات اليمنية من منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وتمثل الامارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأول لليمن على مستوى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، إذ تبلغ صادرات بلادنا إليها نحو ٣٠,٩ مليار ريال مقابل ٩٥,١ مليار ريال للواردات تليها الكويت من ناحية الصادرات ٢٦,٨ مليار ريال. مقابل٥٢,٩ مليار ريال للواردات وتأتي السعودية في المرتبة الثالثة من ناحية الصادرات التي بلغت ١٦,٦ مليار ريال والثانية من ناحية الواردات ٧٥,١ مليار ريال.

وتأتي سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بصادرات تبلغ مليار ريال وواردات تصل الى١٩ مليار ريال تليها مصر ١٢,٩ مليار ريال للواردات ثم الأردن ٧,٣ مليار ريال واردات مقابل ٣٣٤ مليون للصادرات اليمنية.

ويبلغ حجم التجارة البينية مع العراق نحو ٢,٣ مليار ريال معظمها صادرات يمنية مقابل ٤٨ مليون ريال للواردات تليها سوريا ١٧٠ مليوناً للصادرات و١,٧ مليار ريال للواردات.

ويبلغ حجم التبادل التجاري لليمن مع السودان ٩٩٣ مليون ريال ولبنان ٨٠٢ مليون ريال ومع المغرب والبحرين ٦٤٨ مليون ريال لكل منهما وتونس ٤٧٥ مليون ريال.. فيما تأتي ليبيا في المرتبة الأخيرة ٦ ملايين ريال.

يقول الدكتور/فيصل سيف المخلافي- أستاذ مساعد التجارة الدولية والتنمية- جامعة ذمار: يثير بدء سريان التزامات اليمن تجاه دول منطقة التجارة الحرة العربية والعكس أي بداية هذا العام ١٩٩٥م، كثيرا من التساؤلات والاستفسارات من المهتمين مسئولين ورجال أعمال بل ومثقفين وغيرهم بداعي الفضول الفكري أو الثقافي، حيال المكاسب والمغارم التي يمكن أن تعود على الاقتصاد اليمني أو ما يمكن أن يتحمله من مغارم تضاف الى ماهو قائم من مشكلات، فهذه القضية قد تكون مناقشتها من الناحية النظرية يسيره لكنها في واقع الأمر قضية معقدة وشائكة لكثرة المتغيرات الاقتصادية والتجارية التي يفترض تحليلها في إطار حركي «ديناميكي» ويتطلب ذلك دراسات وبحوثا علمية مستمرة ومع ذلك يمكننا طرح رؤيتنا في هذه القضية من الطروحات المقتضبة الآتية:

أولاً: بنيتا الانتاج والطلب اليمنية والعربية:

ويضيف: لغرض طرح رؤيتنا يمكن تقسيم الدول العربية الى مجموعتين مجموعة دول عربية ذات دخل مرتفع «الدول النفطية» ومجموعة دول عربية ذات دخل منخفض «الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة نسبياً » وهذا الفرق النقدي في الأساس يترتب عليه وبالضرورة تباين بنيتي الطلب بين المجموعتين من الدول بقدر تعلق الأمر بالسلع والخدمات غير الضرورية التي يرتفع مستوى الطلب عليها في المجموعة ويقل في المجموعة الثانية..

أما بنية الإنتاج فتكاد تكون متماثلة إذا ما استثنينا انتاج النفط من بنية انتاج المجموعة الأولى، إذ يسود معظم الدول العربية نمط الصناعات الخفيفة بدرجة اساسية ونمط المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تنتمي في بعض الدول العربية كاليمن الى الاقتصاد غير المنظم، وذلك التماثل ينطبق أيضاً على بنية الانتاج الزراعي، ففي معظم الدول العربية إن لم يكن كلها يخلو أو يقل إسهام إنتاج المنتجات الغذائية الأساس فيها مثل منتجات الحبوب واللحوم والألبان، مما جعلها مستورداً صافياً للغذاء من الدول المتقدمة والدول النامية ذات الانتاج الزراعي الوفير.

وبناءً على كل ذلك يمكن القول أن هناك تطابقاً شبه تام بين بنيان الإنتاج في معظم الدول العربية، إذا ما استثنينا انتاج النفط، وذلك في التصنيع والزراعة والخدمات وإن بدرجة أقل من السلع، أما التباينان الرئيسيان الملحوظان فهما تباين مستويات الدخل وتباين سعة مشروعات البنى التحتية وجودة خدماتها..

ويشير الدكتور المخلافي الى أن اليمن ضمن الدول العربية الأقل نمواً، ويعاني اقتصادها من عدة مشكلات متصلة باختلالات الأطر المؤسسية وقصور البنى التحتية وضعف مهارات الموارد البشرية، فضلاً عن تواضع الموارد المالية قياساً بالمطلوب منها للتغلب على جوانب القصور السابقة، هذا إضافة الى سيادة النمط التقليدي لمنشآت الأعمال اليمنية وما يعتريه من جمود وقصور في تمويل استثماراتها وتوسعها الانتاجي والتسويقي.

ومن جانب آخر فإن منطقة التجارة الحرة العربية حالياً تنتمي الى النمط التجاري التقليدي للتكامل «تكامل يستند الى تحرير التجارة فقط» وليس الى النمو المعاصر العميق للتكامل التي يكون في إطارها للاستثمارات والخبرات والمهارات والثقافات الحديثة المتطورة، حيز كبير من الحركة والتنقل بين دول المنطقة، بما يسمح بإعادة تخصيص للموارد بحسب المزيات النسبية التنافسية للدول والمنشآت.

وبناءً على ذلك فإن أقصى ما يمكن أن يترتب على بدء تطبيق اليمن للتزاماتها تجاه دول منطقة التجارة الحرة العربية والعكس، هو زيادة تدفقات التجارة «صادرات وواردات» لا سيما في المدى القصير والمتوسط إذ يمكن أن ترتفع بعض الصادرات اليمنية الحالية كما الى بعض الدول العربية، وبالمثل سيترتب على تخفيض اليمن للرسوم الجمركية على الواردات العربية زيادة هذه الموارد لاسيما من دول الخليج العربية والأردن وسوريا ومصر ولبنان، أي سيحصل خلق للتجارة بين اليمن والدول العربية الأخرى، ولما كانت الواردات العربية في معظمها مماثلة للمنتجات اليمنية، فإن ذلك سيؤدي على المدى القصير، الى منافسة شديدة لها كالصناعات الغذائية والفاكهة والخضر، أما على المدى الطويل فإنه يفترض أن ترتفع الكفاءتان الإدارية والإنتاجية للمنشآت اليمنية لإعادة تخصيص الموارد داخل اليمن، بحسب استخداماتها المثلى، أما من ناحية الاستهلاك فإن خلق التجارة «زيادة الواردات» سوف يتيح للمستهلك اليمني خيارات أكثر، كبدائل لاستهلاك ما يلائمه من حيث السعر والجودة، ومن ثم ارتفاع مستوى الرفاهية للمستهلك بقدر تعلق الأمر بالسلع والخدمات المتاجر بها.

ويرى أن بعض المنشآت المُصنعة ذات الإمكانات الانتاجية الحالية قد نتمكن من رفع وتيرة نمو صادراتها ومبيعاتها في الأسواق العربية، ومن ثم ارتفاع اسهامها في نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل فإن بعض المنشآت المُصنعة ذات القدرات التنافسية المتواضعة يمكن أن تخسر حصصا سوقية في السوق المحلية بسبب المنافسة التي ستواجهها من زيادة الواردات العربية المماثلة، والأمر نفسه ينطبق على مزارعي الفاكهة والخضر.

وفضلاً عن ذلك فإن تخفيض الحكومة اليمنية للرسوم الجمركية بشكل عام والرسوم الجمركية للواردات العربية على نحو خاص، سيقلص مكاسب المهربين للسلع مما يؤدي الى تحول معظم السلع المهربة الى قنوات الاستيراد الرسمية ومن ثم ارتفاع حصيلة الدولة من الجمارك.

وبشكل عام فإن الفوائد إن تحققت ستكون متدنية أو حتى معدومة، أما المغارم فإن احتمالية تحققها مرتفعة، ومع ذلك فلا يجب المبالغة من ضخامة تلك المغارم لسبب بسيط هو أن المغارم المحتملة من بدء سريان اتفاق انضمام اليمن الى منطقة التجارة الحرة العربية لايمكن أن تصل الى مستوى العشر من تلك المغارم التي تحملها الاقتصاد اليمني عام ١٩٩٦م عندما تم تحرير الواردات وإلغاء القيود الكمية عليها، غير أن المشكلة الماثلة التي ستواجهها المنشآت المصنعة لليمن ومنشآت الأعمال الأخرى هي انخفاض قدرتها التنافسية نسبياً في المدى القصير.

وبطرح الدكتور المخلافي جوانب الإصلاح اللازمة لتخفيف مغارم منطقة التجارة الحرة العربية وتعزيز المكاسب منها بالنسبة لليمن في الآتي:

١- الاسراع في تقليص التشوهات في الأطر المؤسسية «القانونية والتنظيمية والمؤسساتية».

٢- رفع درجة السرعة في توسيع البنى التحتية ذات الصلة بالانتاج والتصدير.

٣- التوعية والتدريب حول مكاسب ومغارم المنطقة على اليمن وكيفية تعزيز المكاسب وتقليص المغارم.

٤- تفعيل دور اليمن في المطالبة بتعميق منطقة التجارة الحرة بحيث تكون من النوع العميق الذي يتيح حرية أكبر لانتقال الاستثمارات والمهارات والثقافة المتطورة.

٥- تعزيز الدول العربية لحرية القطاع الخاص العربي ليتولى مهمة مكاملة الاقتصادات العربية واخضاع السياسة للمصالح الاقتصادية وليس العكس.

ويرى الدكتور عبدالواحد العفوري- مدير عام جمعية الصناعيين اليمنيين أن تحرير التبادل التجاري مع الدول العربية أكثر ملاءمة وأكثر عائداً للاقتصاد اليمني بالمقارنة مع وضع مماثل في الدول الصناعية المتقدمة وحتى مع دول نامية وقليلة النمو، تبعد كثيراً من الناحية الجغرافية وأيضاً من الناحية الثقافية التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل أذواق المستهلكين في أسواق تلك الدول.

ويشير الى أن الخيار الإقليمي يمثل بديلاً مغرياً لدوله مثل اليمن ... فهو يفتح أمامها سوقاً قوامه ٢٩٢مليون وكتلة اقتصادية ناتجها الاجمالي ٧٠٠ مليار دولار ومساحة تتجاوز الـ١٤ مليون كم٢ منوهاً الى أن مكاسب التكتل كبيرة ومتعددة.. علينا في اليمن أن ندرك ذلك وأن نعمل لتحقيقه.

ويتوقع الدكتور العفوري أن ترتفع تجارة اليمن مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك لأن اليمن أقل تشدداً من جاراتها العربيات فيما يتعلق بنظام التأشيرة والإقامة وباقي المتطلبات التي يلزم تبسيطها لإزدهار تجارة الخدمات.

ويضيف: اليمن واحدة من الدول الخمس التي أعطاها برنامج تنفيذ «الغافتا» الحق في معاملة تفضيلية «فترة سماح تصل الى ٢٠١٠م»، كما أعطى لها الحق في اختيار الأسلوب الذي نراه مناسباً للوصول الى التعريفة الصفرية.

ويطالب الدكتور العفوري الحكومة بالاستعجال في بناء أنظمتها الوطنية للمواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ وقواعد التثمين الجمركي وأنظمة التعريفة الجمركية.. وبحيث يتأتى لها أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون.. وكذا العمل على بناء قاعدة معلومات عن الأنشطة الاقتصادية كونه المدخل الحقيقي لترسيخ وتعزيز قوة الاقتصاد المنظم.

الأخ جازم النجار- مدير عام التجارة الخارجية- وزارة الصناعة والتجارة قال: انضمت الجمهورية اليمنية الى البرنامج التنفيذي الخاص باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المسماة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالقانون رقم ٤١ لسنة ٢٠٠١م بشأن موافقة على انضمام بلادنا الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أصدر فخامة الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية حفظه الله وثيقة التصديق على الاتفاقية، وبما أن بلادنا من الدول الأقل نمواً فقد أعطيت فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم خلالها التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية الواردة الى الجمهورية اليمنية، وشروعاً في الإجراءات صدر قرار الأخ علوي السلامي- نائب رئيس الوزراء- وزير المالية رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٣م بشأن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية الواردة الى الجمهورية اليمنية من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً للبرنامج التنفيذي للمنطقة على أن يبدأ أول تخفيض تدريجي سنوي بنسبة ١٦٪ من الرسوم الجمركية النافذة في بلادنا اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٥م وتتضاعف هذه النسبة تخفيضاً تدريجياً خلال السنوات الخمس القادمة «١٦٪ سنوياً اعتباراً من الأول من يناير من كل عام» حتى تاريخ الأول من يناير ٢٠١٠م حيث ستكون بمشيئة الله تعالى قد طبقت اتفاقيات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على جميع الدول الأعضاء فيها.

كما صدر قرار وزير الصناعة والتجارة رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٣م بشأن إنشاء نقطة اتصال وتنسيق خاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد تم إشعار مصلحة الجمارك بالاجراءات التنفيذية والتي قامت بدورها بإبلاغ جميع المنافذ الجمركية في الجمهورية اليمنية «البرية والبحرية والجوية» وجميع الغرف التجارية والصناعية واتحادها العام بالآليات اللازمة، وفي هذا الصدد عقد القطاع الخاص ندوات وورش عمل كرست لبحث جوانب الاستفادة من فترة السماح التي أتيحت لبلادنا كدولة أقل نمواً.. حيث أن الصادرات اليمنية الى الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معفية من الرسوم الجمركية، في تلك الدول من تاريخ انضمام بلادنا الى منطقة التجارة وقال : نؤكد ونحث القطاع الخاص على ضرورة الاستفادة من الميزة التي منحت لبلادنا.

د/المخلافي:
الفوائد التي ستجنيها اليمن متدنية.. والمغارم مرتفعة

د/ العفوري:
تعد أكثر ملاءمة وأكثر عائداً للاقتصاد وتمنح اليمن معاملة تفضيلية الى ٢٠١٠م

النجار:
اليمن بدأت تخفيض الرسوم الجمركية من أول فبراير ٢٠٠٥م